العدد (1437) السنة السادسة - الخميس (19) شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

الباب الخلفي للإرهاب

عامر القيسي

يعتقد البعض ان الفساد المالي قد جاء أيضاً على ظهور الدبابات الأمريكية، وتناسوا ان هذا الفساد، كان سلوكا منهجيا تحت غطاء قانوني لمؤسسات الدولة ما قبل سقوط صدام في ٢٠٠٣/٤/٩، فالدولة مثلا كانت تستوفي ، نصف مليون دينار من اجل منح المواطن العراقي، جواز سفر ويدفعها المواطن بشكل قانوني من دون ان يسمى ذلك فساداً.

المواطن كان يدخل اي دائرة من دوائر الدولة مقابل دفع مبلغ مئة دينار، تحت اسم ضريبة الملوية.. ضباط في الجيش العراقي السابق كانوا يأخذون مئات الدولارات، مقابل ترتيب امور بعض الجنود المكلفين، لكي لا يلتحقوا بالجيش لحين استلام او امر تسريحهم من دون ان يلبسوا (البيرية) ليوم واحد فقط.

ابن الطاغية كان يأخذ الرشا من تجار بغداد بمزاجية وقحة ،حتى في تحديد الأرقام، من دون ان يسمى ذلك فساداً مالياً او إدارياً او أخلاقياً، ولكي تعرف مصير ابنك في احد معتقلات النظام السابق فان شرطة وضباط الأمن يبتزوك حتى اخر دينار في جيبك، او اضطرارك لبيع موجودات دارك من اجل إشارة فقط الى ان ابنك على قيد الحياة او انه في المكان الفلاني.

امثلة لا تعد ولا تحصى ، لسلوك ومنهج أسس لثقافة الرشا والفساد المالي، الذي استشرى في مفاصل أجهزة الدولة، واحتكر هذا الامتياز أزلام النظام بامتياز أيضاً فتحولوا من حفاة شوارع الى حيتان العملات الصعبة!

كل هذا وغيره رفع الغطاء عنه دفعة واحدة بعد ٢٠٠٣/٤/٩ لتمارس هذه الثقافة امتدادها الأفقي في ابسط مفاصل الدولة من الفراش وموظفي الاستعلامات صعوداً الى بعض المراكز القيادية في الدولة، حتى أصبح العراق البلد رقم واحد في العالم في مستويات الفساد المالي، وضياع المال العام، وتضخم هذا السرطان مع انشغالات الحكومات المتعاقبة بامور ترتيب العملية السياسية، ثم الإرهاب المسلح الأعمى الذي سيطر على كل منهج عمل هذه الحكومات، لان التحدي المطروح كان تحدي البقاء ونجاح التغيير في العراق مما أتاح الفرصة للوجه الآخر للإرهاب، ان يأكل الأخضر واليابس ويبتلع في طريقة أموال الدولة التي هي أموالنا، وأموال الدول المانحة والتي هي لنا أيضاً، ليتحول يوما بعد يوم الى سكينة مسمومة في خاصرة العملية السياسية في العراق، وما الأرقام المذكورة في هذا الملف الا دليل لا يحتاج الى برهان على عمق وشراسة هذا السرطان وقدرته في تعطيل مشاريع الاعمار من خلال سرقة الأموال المخصصة للمشاريع بكل انواعها ولكافة أوجه الحياة، من تربية وصحة وكهرباء وماء، وبقية الخدمات الضرورية للمواطن التي افتقدها، بسبب إهدار المال العام وعصابات النهب أولا والجهل وفقدان الكفاءة ثانياً.

> ولمكافحة هذا النوع من الإرهاب، ينبغي التحضير لبناء جيل جديد على المستوى الستراتيجي، بناء قائما على معايير وقيم حياتية واجتماعية وأخلاقية ووطنية جديدة، ويمكن الإفادة من التجربة الصينية في مكافحة الفساد، حين أدخلت السلطات مناهج خاصة لمكافحة الفساد المالي وقيمه وأخلاقيته، منذ بدايات المرحلة التعليمية الأولى، وبذلك نؤسس لعمل مستقبل صحيح وناجح.

الآن وبعد أن خرج الإرهاب المسلح من معادلة الهم الأول للحكومة ،فان الواجب على المسؤولين الان شن الحرب على الإرهاب الأبيض، وفق خطط ومناهج وقوانين يكون المواطن فيها المشارك الأساسي في تنفيذها لان حماية ماله العام جزء من المسؤولية الوطنية.

ولمكافحة هذا النوع من الإرهاب، ينبغي التحضير لبناء جيل جديد على المستوى الستراتيجي، بناء قائما على معايير وقيم حياتية واجتماعية وأخلاقية ووطنية جديدة، ويمكن الإفادة من التجربة الصينية في مكافحة الفساد، حين أدخلت السلطات مناهج خاصة لمكافحة الفساد المالي وقيمه وأخلاقيته، منذ بدايات المرحلة التعليمية الأولى، وبذلك نؤسس لعمل مستقبل صحيح وناجح.

لا أحد يتصور ان حكومة المالكي او غيرها بيدها العصا السحرية التي تضرب بها على رأس الإرهاب الأبيض، فيختفي من حياتنا فجأة، ذلك ان مافياته متشعبة وقوية، وممتدة الى مراكز سلطوية ومؤسساتية نافذة في الدولة العراقية الحالية.

لذلك التخطيط والقوانين والبناء الستراتيجي والجرأة في الكشف والمعاقبة وإعادة الأموال، هي الطرق السليمة والصحيحة التي ينبغي ان نسلكها لكنس هذا النوع من الإرهاب والبيت العراقي منه والتخلص من أمراضه.. فهل نحن فاعلون؟

كمال الساعدي عضو لجنة النزاهة في البرلمان:

الفساد الإداري وصل الى مفاصل رئيسة في الدولة

الشد والجذب بين الجهاز التنفيذي ممثلا بالحكومة وبين الجهاز التشريعي ممثلاً بالبرلمان بشأن الفساد الإداري والمالي وصل إلى مديات كبيرة، من ضمنها استدعاء كثير من المسؤولين في الدولة لاستجوابهم حول هذه القضية او تلك، أو استيضاح حقيقة الاوضاع في دوائرهم ومؤسساتهم، وقد التقت جريدة (المدى) كمال الساعدي عضو لجنة النزاهة في البرلمان لإلقاء الضوء على مسألة الفساد هذه.

بغداد/ المدى

× وصلّ الفساد المالي والاداري في العراق ذروته في السنوات الست الماضية، فما الأسباب وراء هذه الظاهرة من وجهة نظرك؟

– نعم هذا صحيح، المتتبع لواقع المؤسسات ودوائر الدولة يلمس ذلك، ويرى أن الفساد الاداري وصلّ إلى مفاصل رئيسة في الجهاز الاداري للدولة، لكن هناك تناقصاً واضحاً مابين الفساد في هذا العام والفساد في الاعوام السابقة، الأسباب واضحة وكثيرة، فانشغال الحكومة بمتابعة الملف الامني، وقيام المحاصصة في توزيع المناصب بين الكتل السياسية، وغياب ثقافة النزاهة بسبب تصرفات النظام الدكتاتوري الفاشي الذي شل الوضع الاقتصادي للموظف العراقي، وهذا ما أدى إلى اختلاف درجة الفساد بين الماضي والحاضر.

× طالبت لجنة النزاهة في البرلمان باستجواب الكثير من كبار المسؤولين في الحكومة ، لكن تلك المطالب جوبهت بالرفض أو التملص كيف تفسر هذا؟

– سأقول لك شيئا مهماً، ان بناء العملية السياسية على التوافقات بين مكوناتها، كان احد اهم المعوقات في هذا الجانب، فعندما كانت تطرح قضية استجواب الوزير الفلاني، تعترض الجهة الممثل لها على استجوابه، وهكذا هي الحال مع المسؤولين الكبار.

× أعود بك إلى تقرير منظمة الشفافية العالمية الذي صدر في صيف العام الماضي، والذي صنف العراق ثالث دولة بالفساد فهل هذا صحيح؟

– لا احد يشكك في تفشي الفساد في العراق، لكن ما لا يعقل هو أن يكون ثالث دولة في العالم، فالامر بعيد عن الواقع. اسئلة عديدة تفرض نفسها بوجه المعلنين عن هذا التقرير منها مثلاً، ما الوثائق التي استندتم عليها في هذا التقرير، ومن الجهات التي تعاونت معكم، وكيف أحصيتم الفساد في جميع دول العالم؟

× في ملف الفساد الذي عملنا فيه، حصلنا على ارقام ووثائق دقيقة وجداول، ما رأيكم بها؟

– المفسدون في العراق اذكياء، فهم لايخلّفون أي دليل وراءهم ، لذا فان التحدث عن الارقام ليس دقيقاً، فقد يكون الحديث عن قضايا الفساد المكتشفة يمكن تقديره بالارقام، لكن غير المكتشفة من الصعب احصاؤها او حتى معرفتها، وهناك العديد من المسؤولين يعملون في بعض الوزارات يقومون بعمليات فساد إداري من دون أن يخلفوا أدلة وراءهم.× كيف تجد دور مفوضية النزاهة في متابعة قضايا الفساد؟

– ليس دورا بدرجة الكمال، لكن ما تقوم به قطعاً ليس بمستوى الطموح، غير انه مقنع خاصة وان المفوضية من الدوائر المستحدثة بعد تغيير النظام الدكتاتوري في نيسان ٢٠٠٣.

× يدور الحديث عن مقاطعة بين لجنة النزاهة في البرلمان ومفوضية النزاهة، هل هذا صحيح؟

– قطعاً هذا ليس صحيحاً، فالتعاون مستمر، بل أن عمل احدنا مكمل للعمل الاخر، ولاحقيقة لتلك الاحاديث التي تدعي المقاطعة مابين لجنة النزاهة ومفوضية النزاهة.

× في رأي الأستاذ الساعدي متى يمكن للعراق أن يصبح من الدول الأقل فساداً في العالم، وهل يمكن للمواطن أن يحلم بذلك؟

– يمكن أن يحدث ذلك عندما يكون هناك قانون قوي ورقابة صارمة، طبعا لا توجد دولة بلا فساد مالي او إداري، لكن مشكلة الفساد في العراق كبيرة، ويكذب من يدعي أن لديه حلولا سريعة لمكافحة الفساد. فمعركتنا مع الفساد طويلة وكبيرة، ونحتاج لجهود كبرى ونوايا خالصة وإرادة سياسية، وللأسف ما زال عدد الذين لديهم الإرادة والنية الصافيتين قليلاً، وهناك كثير من السياسيين يحمون الفساد!.

× ما دور الهيئات واللجان الرقابية في متابعة قضايا الفساد؟

– هناك خلط واضح بين عمل اللجان والقضاء، دور جميع اللجان يختص في احالة قضايا الفساد بعد التدقيق بها الى القضاء، والاخير يأخذ مجراه، وهو الذي يحكم في مصداقية القضية، فالقضية تمرّ عبر وجود محقق يعمل تحت إشراف محكمة التحقيق، وهو قاضي التحقيق، وتخص التدقيق بالادلة والوقائع، وليس فيها محاكمة، لكن بعد نهاية هذه المرحلة يقوم قاضي التحقيق بإحالة المتهم إلى محكمة الموضوع التي هي محكمة الجنايات او الجنح، ولا توجه تهمة رسمية للمتهم إلا إذا أجريت المحاكمة امامها، وربما تعقد اربع او خمس جلسات وما زال المتهم مشتبها به، وهي مرحلة متأخرة جدا في الاجراءات القضائية.

× في وقت سابق صرح القاضي رحيم العكيلي ان احد انواع الفساد هو تحديد بعض كبار المسؤولين رواتبهم بأنفسهم، ما تعليقك بخصوص هذه الأطروحة؟

– صحيح، مشكلة كبيرة وهي لاشك من الامور التي لها ارتباط بالفساد، اذا ما حدد المسؤول راتبه من دون وجه حق فهذه هي الكارثة، على المسؤول ان يعمل من إجل ان يكون رمزاً للموظف العادي.

× ما الذي يفتقده الموظف العراقي اليوم برأيك؟

– البعض منهم يفتقدون لثقافة النزاهة، وهذا العامل هو الذي تسبب في زيادة الفساد في العراق!!

ماهو الفساد الاداري ؟ وكيف يمكن محاربته؟

ماذا نعني بمصطلح الفساد الاداري هل هو سوء استخدام السلطة ؟ ام هو الحصول على مكاسب شخصية وضع اللغويون تفسيراً لكلمة فساد جاء فيها : الفساد البعد عن الاعتدال ونقيض الاصلاح

اما تعريف الفساد الاداري اصطلاحا بحسب ما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي فانه –أي الفساد الاداري – هو سوء استخدام السلطة العامة من اجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة او يطلبها او يستجديها او يبتزها.

الان البعض وضع تفسيرا اشمل واعم للفساد اللاداري كونة استغلال الموظف العام لموقع عمله وصلاحياته للحصول على كسب غير مشروع او منافع شخصية يتعذر تحقيقها بطريقة مشروعة او أنه سلوك تفرضه ظروف معينة وتساعد عليه ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي..

ان ظاهرة الفساد تحكمها مجموعة عوامل متداخلة ومتفاعلة فيما بينها وهذه العوامل تمثل بطبيعتها المباشرة او غير المباشرة ابرزها:

- ١- العوامل السياسية / تؤدي هذه العوامل الى خلق ظاهرة الفساد وذلك انطلاقا من فساد النظام السياسي – وخلاصة تلك العوامل تلاحظ من خلال تدخل النخب والاحزاب في عمل اجهزة الدولة.

٢- العوامل الاقتصادية / سوء التخطيط لعملية التنمية الاقتصادية وفقا لأسس علمية وغياب دراسة الجدوى لأغلب المشاريع وسوء توزيع الثروة وتدني مستوى الدخل الفردي.

٣- العوامل الاجتماعية / قد نجد كثيرا من القيم واطر البناء الاجتماعي للمجتمعات تشكل بمجموعها عوائق في بناء نظام او جهاز اداري متطور مثل الولاء للعشيرة والطائفة والمذهب وضعف الولاء للوطن كل ذلك يتسبب بممارسات غير عادلة وغير اخلاقية مثل المحاباة في انجاز الاعمال والتفرقة في تقديم الخدمة لافراد المجتمع.

٤-العوامل الاداريةويمكن ايراد خلاصة لها من خلال تشخيص امراض المركزية والبيروقراطية المفرطة وضعف اجهزة الرقابة وفسادها وتخلف الاجراءات الادارية وعدم مواكبتها لروح العصر وحاجات المجتمع فضلا عن ضعف سياسات التوظيف وفسادها وعدم الاخذ بنظرية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

فالفساد هو ظاهرة عالمية تؤدي الى اضعاف المجتمع وتفتيت قيمه الاخلاقية وتخلق تفاوت طبقي كبير وهوة هائلة بين طبقة الفقراء وطبقة الاغنياء اللصوص، الذين يمتصون دماء وقوت السواد الاعظم من ابناء المجتمع . والفساد يقوض سيادة القانون ويلغي العدالة بين المواطنين وكذلك يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلد ويضعف اداء مؤسسات الدولة ويقتل الروح الديمقراطية في الدول التي تسعى الى تاسيس دولة القانون. وتعطل مسيرة التنمية الاقتصادية والبشرية والبناء والاعمار وفي ظل إتساع دائرة المفسدين تتعطل جميع المشاريع الاصلاحية وتفقد مصداقيتها في الشارع السياسي وتعتبر ثرثرة طوباوية .ولايمكن ان يتحقق مشروع محاربة الفساد بالاحكام ونشر العقوبات في الدوائر والوزارات الحكومية . ولكن يتحقق بمشروع استراتيجي وطني يهدف الى محاربة الفساد من خلال ترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة والمساءلة والعدالة وتفعيل الادارة السليمة ، عن طريق التأهيل والتهذيب والتدريب المهني والعملي للعاملين الحكوميين ،

ان محاربة الفساد والقضاء على هذه الظاهرة يتطلب مايلي:

١. العمل على تفعيل النزاهة والمساءلة والعدالة ضمن آليات عمل مفوضية النزاهة المستقلة منذ تاسيسها عام ٢٠٠٤ لم تستطيع ان تضع ستراتيجية واضحة وصريحة للحد من ظاهرة الفساد، وهي معنية بمتابعة قضايا الفساد الاداري في المؤسسات الحكومية وملاحقة المتورطين بها وارسالهم للقضاء. فكل تلك المحاولات لم تحقق على الواقع اي تقدم ملموس للحد من ظاهرة الفساد، بل كانت، ورغم كل الجهود والحشود الدولية والعراقية لمكافحة ظاهرة الفساد ، الا اننا لم نرى محاكمة او مساءلة لاي مسؤول متهم بالفساد رغم التقارير والمؤشرات العالمية لحجم الفساد في العراق.والسبب هو عدم وجود تعاون حقيقي وارادة لازمة بين الزعماء السياسيين والمفوضية ، هذا ما قاله رئيس المفوضية الجديد رحيم العكيلي مشيرا الى الفساد "بالسرطان" لخطورته العظمة وصعوبة علاجه وقد قال يحتاج الى خطط طويلة المدى للاجهاز عليه .

. ولايمكن تفعيل النزاهة والعدالة الا من خلال ملاحقة المتورطين بالفساد والافساد والمهدرين للحق العام وارسالهم للمحاكم ومحاسبتهم.

وقد اعترف رئيس المفوضية للنزاهة السيد العكيلي بان هناك اكثر من سبعة الاف أخبار تم عرض ٣٢٠٠ على المحاكم ، وصدور احكام ضد ٧٠ متهما. وقال اننا نجحنا في تحقيق الردع العام او بمعنى اصح الخوف العام الا اننا اهملنا وسائل مكافحة الفساد الاخرى وهي الاهم ولذلك لم تظهر لدينا نتائج واضحة بان الردع لا يكفي للحد من الفساد، محملا الاجهزة الرقابة والقضائية بالمبالغة الى حد الرهبة، وقد دعا المجتمع كمنظومة ان يقوم بدوره بمجال مكافحة الفساد وعدم ترك الامر للجهات الرقابية وحدها.

ولكن هل عرضت تلك المحاكم في وسائل الاعلام مجريات المحكمة او نتائجها ضد الـ ٧٠ متهم لكي يطمئن الشارع العراقي على سير عمل المفوضية ومتابعتها للمفسدين ولكي يكونوا عبرة للاخرين !!!

وهل خطاب السيد العكيلي للمجتمع المدني ومنظماته يتضمن آلية عمل مشترك بين المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وبين المجتمع المدني ، وقد طلق هذا النداء في مؤتمر خاص لمكافحة الفساد ، ولكن لم يعرض الآلية التي تفعّل تلك النداءات، الا اذا يريد من ذلك ذر الرماد في العيون .

٢. بناء دولة مؤسسات وطنية

الدولة الوطنية المدنية التي تركزعلى مبدأ المواطنة ،هي الدولة التي تستطيع ان تعيش بعمر اطول بخطوات واثقة وبمستقبل واضح ومعلوم يضمن للجميع الحقوق والواجبات ، من خلال حوارها مع المجتمع باطر قانونية وعلى اسس ترسيخ علاقة العيش المشترك ورفع نمط العلاقة بين الأفراد إلى مستوى المواطنة بعيد عن التأثيرات الطائفية والحزبية ، وتبقى تلك الانتماءات في حدود المتحدات الثقافية او التنوع الثقافي في حاضنة الوطن الكبير.ولايمكن لاي ستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تكون بمنعزل عن الابتعاد عن معالجة تلك السلوكيات الطائفية والحزبية ، ونحن نتطلع الى تغيير وتحول في العملية السياسية المقبلة التي ستفرزها انتخابات المحافظات وانتخابات المجلس التشريعي المقبل، نحو تغيير صحي سليم يضع الوطن ومستقبل ابناء فوق كل الاعتبارات الضيقة .

٣. ربط الارهاب والفساد بمصطلح واحد

الارهاب هو ظاهرة عالمية تروع الناس وتبث الفزع في نفوس المدنيين في اي مكان وزمان وتفتك المجتمعات وتعطل الحياة وتشل مفاصلها الحيوية ، والارهاب هو صراع نفسي بكل مستوياه يحدث بين مجموعات سياسية وعرقية وطائفية داخل المجتمع مستعملا العنف والعدوان والتخويف من أجل الوصول الى هدف سياسي معين.

الان هناك ارهاب من نوع اخر ينخر في جسد المجتمع واعني بة الفساد الاداري ارهاب يريد

تغيير الموازين الطبقية في المجتمع فظهور مافية سراق وتهريب النفط ، وسراق الاموال العامة بذرائع وهمية لاتمس للواقع بصلة " كالحمايات والتجنيد والتوظيف " باسماء وهمية مقابل جباية ملايين الدنانير العراقية ، وتستعمل اليات ارهابية متعددة في الاستحواذ على الاموال العامة.ولايمكن لاي مجتمع التخلص من ظاهرة الفساد بدون التخلص من الارهاب بكل انواعه ، وهذا لا يأتي الا عبر تجفيف منابعه وقطع الطريق عليه من خلال استنفار كامل للمجتمع وتحشيد الجماهير واشراك جميع منظمات المجتمع المدني ومؤسساته الأعلامية في مسؤولية نبذ ظاهرة العنف وإيجاد حلول سياسية وأقتصادية للطبقات المهدور حقها من المستضعفين والعاطلين والمبعدين . وهذا لا ياتي الا من خلال تضافر الجهود المدافعة عن صيانة ضرورات الناس وحقوقهم وأمنهم ومصالحهم ، والتأكيد على ضرورة تفعيل دور المواطن في عملية مكافحة الفساد خصوصا الفساد السياسي والمالي واصلاح النظام الاداري.